

المجلد الرابع

: ١٥/٤

(وكذلك رأيت في فتاوي الفقيه أبي محمد فتوى طويلة ، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها : . . .)^(١) .

قلت :

ذكر بعض أهل العلم أن الفقيه أبا محمد هنا هو (أبو محمد الجويني) والد إمام الحرمين ، وذكر آخرون - منهم محقق (نقض المنطق) المفرد ص ١٤ - أنه العز بن عبد السلام ، و هو الصواب لثلاثة أمور :

الأول : أن الشيخ يكني ابن عبد السلام - رحمهما الله - كثيراً ويصفه بالفقيه وقد ذكره في هذه الرسالة (٦٥/٤) فقال (كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام) ، وقال في موضع آخر (١٣١/٢) (وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ... فكفره الفقيه أبو محمد) ، وغيرها .

والثاني : أن الشيخ رحمته الله ذكر في هذه الرسالة قوله (٨٨/٤) : (ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه . . .) ، وأبو محمد الجويني هو والد أبي المعالي .
والثالث : أن أبا محمد الجويني يختلف عن أبي محمد بن عبد السلام رحمهما الله في التعصب للأشعرية كما يظهر من ترجمتهما ومعتقدهما .



(١) قسم الجامع رحمه الله كتاب (نقض المنطق) إلى قسمين ، فجعل أوله هنا (١/٤-١٩٠) ، والقسم الثاني في (٥/٩-٨١) .

٧٩/٤ :

(مثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم (ابن غنضب)^(١) ؛ ويزعمون أنه كان معلما للحسن والحسين ، وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم ، وملاحم (ابن غنضب) إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها ، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل) .

قلت :

و (ابن غنضب) تصحيف صوابه : (ابن عقب) ، كما ورد كذلك في المنهاج ١٨٢/٧، ١٨٣ ، وكما ذكره خليفة في (كشف الظنون) ١٨١٨ / ٢ حيث قال : (ملحمة ابن عقب : وهو يحيى بن عقب ، معلم الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما (!) ، منظومة لامية أولها : رأيت من الأمور عجيب حال لأسباب يسطرها مقالي) .



١٩٤-١٩٦ :

(قال شيخ الإسلام : رَحِمَهُ اللهُ :

الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته . . .) .

قلت :

وهذه الرسالة مستلة - مع اختصار وترتيب - من (الاقتضاء) ٥٨٢ / ٢ - ٥٨٨ ،

(١) وقد ورد هكذا في (نقض المنطق) المفرد أيضا ص ٦٦ .

والذي يظهر أنها ليست من عمل الشيخ رحمته الله ، وإنما استلها بعض تلاميذه أو محبيه ، وقام باختصارها وترتيبها ، وإليك مقابلة النصين (١) :

(قال شيخ الإسلام : رحمته الله تعالى :

[الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته : (قاعدة عظيمة عامة وتامها بالجواب عما يعارضها . فإن من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين لقول عمر : « نعمت البدعة » ، وبأشياء أحدثت بعده عليه السلام : وليست مكروهة : للأدلة من الإجماع والقياس . وربما ضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من العادة] (٢)

[بمنزلة من إذا قيل لهم : « تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا » .

وما أكثر من يحتج به من المنتسبين إلى علم أو عبادة بحجج ليست من أصول العلم] (٣) .

[وقد يبدي ذووا العلم له مستندا من الأدلة الشرعية ؛ والله يعلم أن قوله لها وعمله بها : ليس مستندا إلى ذلك ؛ وإنما يذكرها دفعا لمن يناظره .

والمجادلة المحمودة : إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال وأما

(١) لا أعني بالمقابلة ذكر الفروق ؛ لأن كاتب الرسالة هنا قد اختصر الأصل ، ولكن أعني بالمقابلة ذكر أصل كل قطعة من هذا المختصر .

(٢) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٣) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٦ .

إظهار غير ذلك : فنوع من النفاق في العلم والعمل ^(١) .

[وهذه « قاعدة » دلت عليها السنة والإجماع مع الكتاب ، قال الله تعالى :

﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ .

فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله ، أو أوجبه بقوله أو فعله ، من غير أن يشرعه الله : فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، ومن اتبعه في ذلك : فقد اتخذ شريكا لله شرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهدا : الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ ؛ لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما قال تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ . فمن أطاع أحدا في دين لم يأذن الله به : من تحليل ، أو تحريم ، أو استحباب ، أو إيجاب : فقد لحق من هذا الذم نصيب ، كما يلحق الأمر الناهي . ثم قد يكون كل منهما معفوا عنه . فيتخلف الذم لفوات شرطه ، أو وجود مانعه . وإن كان المقتضي له قائما ، ويلحق الذم من تبين له الحق ؛ فتركه أو قصر في طلبه فلم يتبين له ، أو أعرض عن طلبه لهوى أو كسل ونحو ذلك .

وأیضا : فإن الله عاب على المشركين شيئين :

(أحدهما) : أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانا .

(الثاني) : تحريمهم ما لم يحرمه الله ، كما بينه ﷺ في حديث عياض

[عند] مسلم ، وقال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا

(١) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٨ .

وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴿١﴾ فجمعوا بين الشرك والتحريم ، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها ، فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة ؛ وإما مستحبة : ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب به إلى الله ، ومنهم من ابتدع ديناً عبد به الله ، كما أحدثت النصارى من العبادات .
وأصل الضلال في أهل الأرض إنما نشأ من هذين ، إما اتخاذ دين لم يشرعه الله أو تحريم ما لم يحرمه .

ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه أحمد وغيره مذاهبهم : أن الأعمال (عبادات وعادات) ؛ فالأصل في العبادات لا يشرع منها إلا ما شرعه الله ؛ والأصل في العادات لا يحظر منها إلا ما حظره الله ، وهذه المواسم المحدثه^(١) إنما نهى عنها لما أحدث فيها من الدين الذي يتقرب به^(٢) .



٤ / ٢٥٩ - ٢٦١ :

(وسئل :

هل جميع الخلق حتى الملائكة يموتون ؟ .

فأجاب :

الذي عليه أكثر الناس : أن جميع الخلق يموتون . . .)

(١) يقصد بالمواسم المحدثه ما ذكره في الاقتضاء من الأعياد والمواسم المبتدعة كما في أول الفصل الذي ذكر فيه هذه القاعدة (٢/٥٨١) ، ولم يتقدم ذكر للمواسم في هذا المختصر ! .

(٢) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٢ - ٥٨٥ .

قلت :

هذه الفتوى كررت مرة أخرى في : (١٦ / ٣٣ - ٣٦) ، ونسخة الفتوى هناك غير نسختها هنا لأمرين :

الأول : أن السؤال هناك فيه تفصيل لم يذكر هنا .

والثاني : أن هناك فروقاً بين النسختين ، وقد ذكرتها أثناء الكلام على المجلد السادس عشر .



: ٣٢٣/٤

(فقوله هنا : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه ؛ إذ لو أريد موته لقال : وما قتلوه وما صلبوه ؛ بل مات . [فقوله : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه] .)

قلت :

والذي يظهر أن ما بين المعقوفتين مكرر سهواً .



: ٣٣٧/٤

(وسئل رَحِمَهُ اللهُ :

عن الخضر وإلياس : هل هما معمران ، بينوا لنا رحمكم الله تعالى .
فأجاب : إنهما ليسا في الأحياء ولا معمران . . . إلى أن قال :

وقال أبو الفرج بن الجوزي : قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ آخِذًا ﴾^١ وليس هما في الأحياء ، والله أعلم .

قلت :

والنقل عن ابن الجوزي في آخر هذه الفتوى فيه خلل كما هو ظاهر من السياق - والله أعلم - ، فيظهر وقوع سقط في هذا الموضع .

وابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ له كتاب ألفه في هذا الأمر بعنوان (عجالة المنتظر في شرح حال الخضر) ، وقد ذكره ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تاريخه (٢/٢٦٥) حيث قال : (وأما الذين ذهبوا إلى أنه قد مات ، ومنهم البخاري ، وإبراهيم الحربي ، وأبو الحسين ابن المنادي ، والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي ، وقد انتصر لذلك وصنف كتاباً سماه « عجالة المنتظر في شرح حال الخضر » فيحتج لهم بأشياء كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ آخِذًا ﴾^١ : فالخضر إن كان بشراً فقد دخل في هذا العموم لا محالة ، ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل صحيح ، والأصل عدمه حتى يثبت ، ولم يذكر ما فيه دليل على التخصيص عن معصوم يوجب قبوله)^(١) فلعل كلام ابن الجوزي على الأخير على الآية أو نحوه هو الساقط من الفتوى ، والله تعالى أعلم .



(١) وانظر باقي أدلة ابن الجوزي كما ساقها ابن كثير رحمه الله في (البداية) (٢/٢٦٥ - ٢٧١) ، وقد ساقها ابن القيم رحمه الله أيضاً في (المنار المنيف) ص ٦٩ - ٧٦ ، وقد ذكر محقق (المنار) - أبو غدة - في الحاشية كلام ابن كثير رحمه الله تعالى في تاريخه ، وذكر أن ابن حجر رحمه الله أكثر من النقل عن كتاب ابن الجوزي هذا في (الإصابة) في ترجمة الخضر : ١ / ٤٢٨ - ٤٤٨ .

٣٣٨/٤ - ٣٤٠ :

(سئل الشيخ رحمه الله :

هل كان الخضر عليه السلام نبيا أو وليا ، وهل هو حي إلى الآن ، وإن كان حيا فما تقولون فيما روى عن النبي ﷺ أنه قال « لو كان حيا لزارني » ، هل هذا الحديث صحيح أم لا ؟ .

فأجاب : أما نبوته : فمن بعد مبعث رسول الله لم يوح إليه ولا إلى غيره من الناس ، وأما قبل مبعث النبي ﷺ فقد اختلف في نبوته . . . وأكثر العلماء على أنه لم يكن نبيا ... وأما حياته : فهو حي ...) .

قلت :

وهذه الفتوى شكك الجامع رحمه الله فيها حيث علق على أولها بقوله (هكذا وجدت هذه الرسالة)^(١) ، والذي يظهر أنها ليست له ، فهي تخالف ما قرره الشيخ رحمه الله في مواضع من أن الخضر قد مات :

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله عن هذه الرسالة في كتابه (الردود) ص ٣٥٧ (وهذه الفتوى لم نر من نقلها عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قبل الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - ، جامع الفتاوى وقد علق عليها بقوله (٣٣٨/٤) : (هكذا وجدت الرسالة) اهـ . ومعلوم أن الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - لا يعلق على الفتاوى بمثل ذلك ، فلولا أنه في شك من هذه الفتوى لما علق عليها لأنها تخالف سائر فتاويه وأقواله في الخضر ، وما ينقله عنه الكافة ، وبخاصة أخص تلامذته ابن القيم - رحمه الله تعالى - ... وذكر بعد ذلك نقولات عن شيخ الإسلام رحمه الله وابن القيم وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله في هذا) .

- ١- منها ما ذكره قبل هذه الفتوى بصفحة حين سئل عن حياة الخضر وإلياس فقال (إنهما ليسا في الأحياء ولا معمران) .
- ٢- ومنها قوله في الفتاوى : ١ / ٢٤٩ (فإن خضر موسى مات كما بين هذا في غير هذا الموضع) .
- ٣- ومنها قوله في (المنهاج) : ٤ / ٩٣ : (والذي عليه سائر العلماء المحققون^(١) أنه مات) .
- ٤- ومنها قوله في الفتاوى : ٢٧ / ١٠٠ - ١٠١ : (والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت ، وأنه لم يدرك الإسلام ، ولو كان موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجب عليه أن يؤمن به ، ويجاهد معه ، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره ، ولكان يكون في مكة والمدينة ، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم ، ولم يكن مختفيا عن خير أمة أخرجت للناس ... إلى أن قال : وإذا كان الخضر حيا دائما فكيف لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك قط ، ولا أخبر به أمته ، ولا خلفاؤه الراشدون ؟!) .
- ٥- ومنها ما ذكره ابن عبد الهادي رحمته الله في (العقود الدرية) أثناء الكلام على مؤلفات

(١) كذا أثبتتها محقق (المنهاج) رحمه الله ، وهو خطأ في اللغة ، فإن الحق أن يقال : سائر العلماء المحققين ، وقد ذكر في الحاشية أن في بعض الأصول (الذي عليه سائر العلماء والمحققون) ، ولعل هذا أصوب ؛ لأن المحققين هنا تكون معطوفة على (سائر) ، أو أن العبارة (الذي عليه العلماء المحققون) ، والله تعالى أعلم .

(سئل شيخ الإسلام :

فأجاب : بأن صالحى البشر أفضل باعتبار كمال النهاية ، والملائكة أفضل باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن فى الرفيق الأعلى منزهين عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون فى عبادة الرب ، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر .
وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو^(٢) البشر أكمل من حال الملائكة .
قال ابن القيم : وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه) .

قلت : وهذا الكلام ذكره ابن القيم رحمته الله في (بدائع الفوائد) ٣ / ١٦٣ عن شيخه رحمته الله ، وعنه نقل ، لوجود تعليقه على الفتوى .

(١) ويحتمل أن تكون هذه الرسالة كتبها الشيخ رحمه الله في بداية طلبه ، وقد قال ابن السراج (ت : ٧٤٧) - وهو من أصحاب الشيخ في صباه - « ومن العجب كوننا رأينا من الفضلاء من شحن كتبه بشهادة الأولياء ، وهم الجم الغفير ، ببقاء الخضر عليه السلام ورؤيته ومحادثته والتعلم منه ، إلى غير ذلك ، ثم يقول في مكان آخر : إن ذلك باطل وإنه من إلقاء الشيطان بين الناس ، فلا حول ولا قوة إلا بالله » انتهى من (أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي : النصيحة الذهبية لابن تيمية) لأبي الفضل القونوي ص ٦٤ .

قلت : على أن ابن السراج صوفي محترق لا يوثق بقوله ، والله تعالى أعلم .

(٢) البدائع : فيصير حال صالحى .

٤ / ٣٥٠ - ٣٩٢ :

(قال شيخ الإسلام :

فصل : في المسألة المشهورة بين الناس ، في (التفضيل بين الملائكة والناس) .
قال : الكلام إما أن يكون في التفضيل بين الجنس : الملك ، والبشر ، أو بين
صاحبي الملك والبشر . أما الأول ، وهو أن يقال : أيما أفضل : الملائكة ، والبشر ،
فهذه كلمة تحتمل أربعة أنواع : . . .) .

قلت :

وأريد أن أنبه إلى أمرين :

الأمر الأول : أن هذه الرسالة أشك كثيراً في نسبتها لشيخ الإسلام رحمته الله ، فمن
قرأ للشيخ وعرف نفسه في رسائله وفتاواه سيعرف هذا جيداً ، فإما أن يكون أصلها
للشيخ رحمته الله وخلط كلامه بكلام غيره ولم يميز بين الكلامين ، أو أنها لأحد
تلاميذه والمتأثرين به ، ونحو ذلك ، أما أن تكون جميع هذه الرسالة للشيخ فهو ما
أستبعده والله أعلم ، فالطريقة التي كتبت بها هذه الرسالة مغايرة لطريقة الشيخ في
الجملة^(١) ، وسأذكر هنا بعض الأمثلة على ذلك :

أولاً : ذكر بعض الفقرات والجمل التي لم يعهد عن الشيخ استعمالها بهذه
الصورة (في رسالة واحدة !) ، نحو :

١- ص ٣٥٩ (هذا هو العجب العجيب) .

(١) هناك عبارات وجمل تصدر من الشيخ رحمه الله كثيراً ، ويوجد نحو هذه العبارات في
هذه الرسالة ، وإنما الكلام على مجموع الرسالة وصياغتها .

- ٢- ص ٣٦٤ (فافهم هذا فإن تحته سر) (١) .
- ٣- ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ (فافهم هذا فإنه مجلاة شبهة ومصفاة كدر) .
- ٤- ص ٣٦٦ (والله أكبر كبيراً) .
- ٥- ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ (فلا تلجن باب إنكار ، ورد ، وإمساك ، وإغماض ، رد لظاهره ، وتعجبا من باطنه ، حفظا لقواعدك التي كتبتها بقواك ، وضبطتها بأصولك التي عقلتك عن جناب مولاك ، إياك مما يخالف المتقدمين من التنزيه وتوق التمثيل والتشبيه ، ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم ، الذي هو أحد من السيف وأدق من الشعر ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .
- ٦- ص ٣٥٢ (لا علم لي بحقيقته) وص ٣٥٣ (هذا غير معلوم والله أعلم بخلقه) ، وص ٣٥٤ (لكن الذي سنح لي والله أعلم بالصواب) ، وص ٣٦١ (ولعل ذلك والله أعلم بحقائق الأمور) ، ص ٣٦٤ (ولا حاجة بنا إلى تفسير كلام ربنا بآرائنا والله أعلم بتفسيره) .
- ٧- ص ٣٧٤ (وهذا بحر يفرق فيه السابح ، لا يخوضه إلا كل مؤيد بنور الهداية ، وإلا وقع إما في تمثيل ، أو في تعطيل ، فليكن ذو اللب على بصيرة أن وراء علمه مرمأة بعيدة ، وفوق كل ذي علم عليم) .
- ٨- ص ٣٧٥ (ولو ثبت أن علم البشر في الدنيا لا يكون إلا على أيدي الملائكة وهو والله باطل) .
- ٩- ص ٣٧٩ (فهذا - هداك الله - وجه التفضيل بالأسباب المعلومة ذكرنا منه

(١) كذا في المجموع ، وصوابه (فإن تحته سر) وهذا مما يقوي الشك في نسبتها للشيخ رحمه الله .

أتمودجا) ، وص ص ٣٨١ (فاعلم - نور الله قلبك وشرح صدرك للإسلام -) .
ثانياً : وصف المخالفين له بما لم يعهد عنه ، نحو :

١- ص ٣٥٨ (وقد قال بعض الأغبياء : إن السجود إنما كان لله وجعل آدم قبله لهم) .
٢- ص ٣٦٢ (فاعلم أن هذه المقالة أولاً ليس معها ما يوجب قبولها ، لا مسموع ، ولا معقول ، إلا خواطر ، وسوانح ، ووساوس ، مادتها من عرش إبليس) .
٣- ص ٣٦٣ (ومن اختلج في سره وجه الخصوص بعد هذا التحقيق والتوكيد فليعز نفسه في الاستدلال بالقرآن والفهم ، فإنه لا يثق بشيء يؤخذ منه ، يا ليت شعري ! لو كانت الملائكة كلهم سجدوا وأراد الله أن يخبرنا بذلك ، فأى كلمة أتم وأعم ، أم يأتي قول يقال أليس هذا من أين البيان ؟) .

٤- ص ٣٧٦ (وليس كما زعم هذا الغبي) .

٥- ص ٣٩١ (وهذا من أوضح الكلام لمن فقه بالعربية ، ونعوذ بالله من التنطع) .
ثالثاً : قوله ص ٣٧٩ في معرض تفضيله صالحى البشر على الملائكة (وأين هم عن الذين ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾) ، وأين هم ممن يدعون إلى الهدى ودين الحق ، ومن سن سنة حسنة ، وأين هم من قوله ﷺ : « إن من أمتي من يشفع في أكثر من ربيعة ومضر » ، وأين هم من الأقطاب ، والأوتاد ، والأغواث ، والأبدال ، والنجباء ؟) .

قلت : وقد علق الجامع رحمه الله على الجملة الأخيرة بقوله (هكذا بالأصل) ، وهذا يدل على أنه استنكر مثل هذه العبارة ، والشيخ رحمه الله له كلام على إبطال هذه الأسماء وأنها لم ترد في الكتاب ولا السنة ، ومن ذلك :

قوله في الفتاوى ١١ / ٤٣٣ (أما الأسماء الدائرة على السنة كثير من النساك والعامّة

مثل الغوث الذي بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى ولا هي أيضا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف . . . الخ الفتوى وهي طويلة مفصلة) .

وقال في (المنهاج) ١ / ٩٣ (وأيضاً فجميع هذه الألفاظ : لفظ الغوث ، والقطب ، والأوتاد ، والنجباء ، وغيرها ، لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف أنه تكلم بشيء منها ولا أصحابه ، ولكن لفظ الأبدال تكلم به بعض السلف ، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف) .

وفي الجملة : فهذه الرسالة نفسها ليس نفس شيخ الإسلام رحمه الله في رسائله ، والله أعلم .

الأمر الثاني : أنه قد حصل تصحيقات يسيرة في هذه الرسالة ، ومن ذلك (١) :
١- ص ٣٥٣ (وكان من نوع المفضول ما هو خير من كثير من أعيان النوع الفاضل : كالحمار والفأرة والفرس الزمن ، والمرأة الصالحة مع الرجل الفاجر) .
قلت : (كالحمار والفأرة) صوابه : (كالحمار الفاره) .

٢- ص ٣٥٧ (وروى عبد الله في (التفسير)) ، وقد ذكر هذا الأثر سابقاً ص ٣٤٤ وقال فيه (عبد الله في (السنن)) ، وجاء في ص ٣٦٩ (السنة) وهو الأظهر ، والله أعلم .
٣- ص ٣٦٠ (والبهائم لا تعبد الله) ، ولعله : لا تعبد إلا الله .

٤- ص ٣٦٤ (وإذا كانت القصة قد تكررت وليس فيها ما يدل على الخصوص فليس دعوى الخصوص فيها من البهتان) .

(١) هناك أخطاء مطبعية ذكرتها في آخر الكتاب .

قلت : ويظهر أن العبارة : (كان دعوى الخصوص فيها من البهتان) أو (فإن دعوى الخصوص) ، ونحو ذلك .

٥- ص ٣٦٨ : ذكر الدليل الثامن ، ثم في السطر الثاني عشر قال : (ثم ذكر ما رواه الخلال . . .) ، وهذا يدل على أمرين :

الأول : حصول اختصار ، لأن (الدليل التاسع) و (العاشر) لم تذكر مسبقة بالرقم - وإن كانت قد ذكرت أحاديث - ، وإنما ذكر ص ٣٧٠ (الدليل الحادي عشر) .
والثاني : أن هذه النسخة متصرف فيها .

٦- ص ٣٦٩ (فلا يقول مثل هذا القول إلا عن [وأشار الجامع رحمه الله إلى أن هنا بياضا في الأصل] بين ، والكذب على الله عز وجل أعظم من الكذب على رسوله) .
قلت : ويظهر أن العبارة (إلا عن علم بين) أو نحوها .

٧- ص ٣٧٣ (وأما الملائكة فإن حالهم شبيهة بحالهم بعد ذلك ، فإن ثوابهم متصل وليست الجنة مخلوقة ، وتصديق هذا . . .) .

قلت : ويظهر أن العبارة (وليست الجنة مخلوقة لهم) .
٨- ص ٣٧٤ (لا يقول إن إجلاله على العرش منكراً والصواب : (منكر) .
٩- ص ٣٨٧ : (ولا يقال : إنه لما لم يقرن بالإنكار دل على أنه حق ، فإن قولهن : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ خطأ . وقولهن : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ خطأ أيضاً في غيبتهن^(١) عنه أنه بشر وإثباتهن أنه ملك وإن لم يقرن بالإنكار [دل على أنه حق وأن قولهن : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ : خطأ في نفيهن عنه

(١) كذا ، وهو تصحيح صوابه : نفيهن .

البشرية وإثباتهن له الملائكية ؛ وإن لم يقرن بالإنكار [لغيبة عقولهن عند رؤيته فلم يلمن في تلك الحال على ذلك] .

قلت : والذي يظهر أن ما بين المعقوفين مكرر ، والله أعلم .



٥٢٢/٤ ، ٥٢٣ :

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أهل السنن ؛ كأبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه وعلمه بعضهم بأنه روي مرسلا ، وصححه الحافظ) .

قلت :

ظننت في بداية الأمر أن قوله : (وصححه الحافظ) مقحم من بعض النساخ ، لأن المشهور عند المتأخرين أن يقولوا هذا الكلام فيما صححه (الحافظ ابن حجر رحمه الله) : ت : (٨٥٢) ، ولا أعلم الشيخ رحمه الله أيضاً يطلق مثل هذه العبارات ويريد بها حافظاً بعينه إلا أن يسميه .

ثم تبين لي فيما بعد أن (الحافظ) مصحف من (الحفاظ) ، وصواب العبارة (وصححه الحفاظ) ، كما ذكره الشيخ رحمه الله نفسه عن هذا الحديث في موضعين آخرين بهذا اللفظ : (٥٠٢/١٧) ، (١٦٠/٢٢) .

